الكلالدة: قانون الأحزاب الجديد يعتمد فلسفة الإباحة في العمل والتشدد بالتمويل

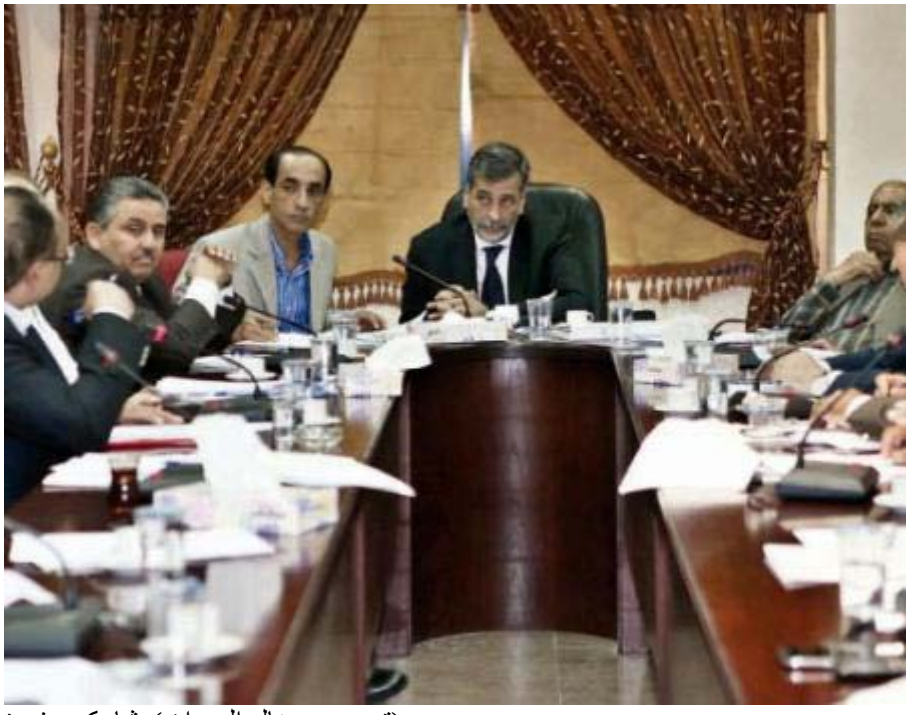

(تصوير - خالد العودات)مشاركون في ندوة الرأي

عمّان - جعفر العقيلي

قال وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية د.خالد الكلالدة إن خلق البيئة الصحيحة للأحزاب «مسألة تراكمية نضالية طويلة»، وإن القوانين لا تصنع أحزاباً، لكنها ضرورية لتطور الحياة الحزبية وتشجيعها.

وأكد الكلالدة في ندوة «مشروع قانون الأحزاب ومستقبل الحياة السياسية» التي نظمها مركز «الرأي» للدراسات، أن الأحزاب جزء أساس ورئيس من الدولة، وليست عدواً لها. موضحاً أن الفلسفة التي اعتمد عليها مشروع قانون الأحزاب الجديد هي الإباحة في العمل والتشدد في التمويل.

وبيّن الوزير في الندوة التي شارك فيها سياسيون وحزبيون وبرلمانيون، وأدارها مدير وحدة الدراسات بالمركز الباحث هادي الشوبكي، أنه تم أخذ جميع ملاحظات القوى الفاعلة وعلى رأسها الأحزاب عند وضع مشروع القانون، لافتاً إلى أن شروط تقوية الأحزاب عديدة ومتداخلة، أهمها نزع الفكرة التقليدية الراسخة في أدمغة المواطنين بأن من ينتمي إلى أي حزب ستواجهه التعقيدات في حياته،وسيُحظَر على حريته وتُنتزع حقوقه.

ورأى أن الأحزاب أن مشروع القانون «خطوة إلى الأمام»، متمنياً أن يصار إلى اقراره في مجلس النواب.

من جهته، قال أمين عام الحزب الوطني الدستوري د.أحمد الشناق، إن هذا القانون يمكّن الأردنيين من حق التمتع بحق منحه لهم الدستور، وذلك عبر تسهيل الإجراءات المتعلّقة بترخيص الأحزاب وتسجيلها والانضمام إليها.

وأضاف أن أيّ حزب لا بد أن يعبّر عن فلسفته وأهدافه ودوره بما ينبثق ويعبّر عن طبيعة نظام الحكم في الأردن (النيابي الملكي الوراثي)،وأن الحزب يمارس دوره من خلال البرلمان، فالحزب لا يعدو كونه آلية انتخابية بين الشعب وصولاً الى البرلمان.

ودعا عضو المكتب السياسي لحزب «حشد» خليل السيد، إلى أهمية أن يتضمن مشروع القانون بنداً خاصاً بتعريف الحزب، كما دعا إلى أن تكون هناك هيئة مستقلة خاصة بالأحزاب، ذات صلاحيات واستقلالية.

وأوضح السيد أن مسألة تمويل الأحزاب يجب أن تكون بقانون وليس بنظام، وأن الحكومة هي المسؤولة عن توفير البيئة الحقيقية للأحزاب،لافتاً إلى أن النصوص في مشروع القانون بعضها إيجابي، وأن التداول والصراع بين الأحزاب والحكومة يجب أن يبقى في اطار سلمي للوصول إلى مخرجات تحفز العمل السياسي.

وقال أمين عام حزب الإصلاح د.كليب الفواز إن قانون الأحزاب ينظم العلاقة بين الأحزاب والدولة، ويضع الإطار العام لممارسة الأحزاب، مضيفاً أن المطلوب هو قانون مستقر يحمل صفة الاستمرارية ويعالج

..المستجدات.. قانون معتدل ومقبول وواقعي
وقال الناشط السياسي والنقابيم.عبدالهادي الفلاحات إننا نريد أحزاباً قوية تشارك في صناعة القرار وتعزز الحياة الحزبية بحيث نصل إلى مجلس نواب انتُخب على أساس برامج سياسية فكرية حزبية تفضي الى استقرار الدولة ومناعتها.
وقال عضو اللجنة التحضيرية لحزب الوفاء الوطني (تحت التأسيس) د.فايز الربيع إن هناك تعديلات في القانون سمح بها الظرف وهي تعديلات»إيجابية»، مضيفاً أن فلسفة القانون يجب أن تنبثق من إرادة تسمح بالتغيير المتدرج لكيفية إدارة الدولة من خلال أشخاص لهم مرجعية حزبية وفق برامج للواقع الأردني.
وقال رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسيةد.خالد شنيكات إن مشروع القانون «لا يجوز طرحه بهذه الصورة»،داعياً إلى وجود دراسات تختص بالبيئة الأردنية، تشير إلى نقاط الخلل في القوانين السابقة وكيفية المعالجة والبناء عليها.وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في حزب الاتحاد يوسف سرحان إن القانون هو الذي يخلق البيئة الحزبية، فالقانون «يذهب بنا إلى قمة الديمقراطية أو العكس»، داعياً إلى إطلاق حملات تثقيفية حول دعم الأحزاب، وتقوية الأحزاب لنشر الديمقراطية وتحقيق العدالة.وبيّن أستاذ القانون والمحامي إذا » :د.محمد أبو هزيم أن الأهم من قانون الأحزاب هو كيفية الوصول إلى بيئة تتقبل الانتماء الحزبي. وأضاف أردنا أن نصل الى حياة حزبية حقيقية وليس إلى أحزاب مناسبات، نحن بحاجة إلى إدارة حوار وطني حقيقي «نناقش فيه بروح المسؤولية العالية قضايانا الوطنية ومنها العمل الحزبي، فلا حياة ديمقراطية دون عمل حزبي.
وقال أستاذ العلوم السياسية د.عمر الحضرمي إنه شارك في إعداد دراسة في الجامعة الأردنية بمساعدة وزارة التنمية السياسية،حول عزوف طلبة العلوم السياسية عن الانخراط في الأحزاب السياسية الأردنية، شارك فيها نحو 1000 طالب وهي الآن قيد التحليل.
وقال وزير التنمية السياسية السابق العين م.موسى المعايطة، إنمشروع القانون حقق معظم ما طالبت به الأحزاب وأضاف أن الديمقراطية وسيلة وليست هدفاً، وأن الأحزاب وسيلة وليست هدفاً، وأنه ضد أن تكون هناك»كوتا» للأحزاب.
وقال أمين عام منتدى الوسطية م.مروان الفاعوري إن لجنة الحوار الوطني أدارت حواراً مع كل الأحزاب الأردنية، وأننا وصلنا في التسعينات إلى مشروع قانون توافقي يمثل صيغة مشتركة بين الأحزاب المعارضة والمؤيدة واليسارية والوسطية واليمينية،تم تقديمه من خلال لجنة الحوار الوطني التي كانت مسنودة وبمباركة تأييد جلالة الملك، لكن القانون خرج بشكل آخر. وأضاف الفاعوري أن مشروع القانون الجديد خطوة في الاتجاه الصحيح.
ودعا العين أسامة ملكاوي إلى فتح المجال لكل الأفكار لتقدم نفسها، وإلى دعم الأحزاب التي تنجح في البرلمان، وأن تكون القوائم الانتخابية لمجلس النواب حزبية وليست قوائم وطنية.
وطرح النائب السابق مازن القاضي تساؤلات من بينها: كيف نقنع المواطن أن الأحزاب مهمة وأنها تتشكل من أجل الحفاظ على حقوقه ومكتسباته التي ينص عليها الدستور؟وهل كثرة الأحزاب تعيق الحركة، أم تثري المسيرة، أم تكون انعكاساً للكتل البرلمانية؟
(تفاصيل الندوة في اعداد الراي اللاحقة)
7/9/2014